IJJA

Volume 4, Issue 2, 2022
Pages 82-90

International Jordanian Journal ARYAM

ISSN (Online): 2706-8455
ISSN (print): 2710-3005
ORCID: 0000-0003-4452-9929

الاتجاهات النظرية للمدارس الفكرية المؤطرة للانتقال الديمقراطي

الباحث نادر السرحان

جامعة محمد الأول وجدة - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

Theoretical Trends of The Schools of Thought Framing the Democratic Transition

Nadir Alsarhan

2021*Received: xx,* 2021*Revised: xx,* 2022*Accepted:*

الملخص: يعد مفهوم الانتقال الديمقراطي من المفاهيم السياسية المعاصرة التي تحمل في دلالتها جملة من الاشكالات ترتبط من جهة أولى بتعدد الرؤى الفكرية التي حاولت ان تقارب المعنى المحدد لهذا المفهوم، ومن جهة أخرى تباين المدارس الفكرية في طروحاتهم النظرية خاصة في حدود ارتباط مفهوم الانتقال الديمقراطي بمفاهيم مقاربة كالتحول الديمقراطي والاصلاح الديمقراطي، فما هي اذن المرجعيات النظرية للمدارس الفكرية التي أسست للمفهوم النظري للانتقال الديمقراطي؟ وما حدود التباين بين رؤى مدرسة التحديث والبنيوية والمدرسة الانتقالية تحديدا؟

الكلمات المفتاحية: الاتجاهات النظرية، المدارس الفكرية، الانتقال الديمقراطي.

Abstract: The concept of democratic transformation is one of the contemporary political concepts that carry in its connotations several problems associated on the one hand with the multiplicity of intellectual visions that tried to approximate the specific meaning of this concept, and on the other hand the difference. schools of thought in their theoretical proposals, especially within the limits of linking the concept of democratic transition to concepts such as democratic transition and democratic reform. What are the theoretical references for schools of thought that established the theoretical concept of democratic transition? What are the limits of the contradiction between the visions of the modernization school, structuralism, and the transitional school in particular?

Keywords: Theoretical Trends, Schools of Thought, Democratic Transition.

* Corresponding author

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved - Volume 4, Issue 2

المدارس الفكرية للانتقال الديمقراطي

❖ **مدرسة التحديث**

يعد هذا المدخل عبارة عن اتجاه يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظرا لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية[1]. ذلك راجع في أنها ربطت بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية يسهم في ترسيخهما معا بصورة دائمة[2].؛ وتعتبر افتراضات وأطروحات علم الاجتماع السياسي الأمريكي سيمور مارثن ليبست Lipset.S.M" ‘من خلال كتابه رجل السياسة Political manالذي بذل فيه جهدا كبيرا ليقدم الأدلة الامبريقية على استقرار المجتمع الأمريكي وخلوه من مظاهر الصراع أو قدراته على امتصاصها. وينعكس ذلك كله فيما أسماه ليبست' بالديمقراطية المستقرة Stable Democracyالتي يتميز بها المجتمع الأمريكي على ما عداه من المجتمعات الأخرى بحيث يحاول لبيست أن يربط بين الاستقرار الديمقراطي وبين التنمية الاقتصادية؛ معتقدا أن فيبر يكون على صواب عندما ذهب إلى الديمقراطية الحديثة في صورتها النقية يمكن أن تظهر فقط أثناء عملية التصنيع الرأسمالي[3].

كما يذهب لبيست إلى أنه إذا كان المجتمع المتقدم هو الذي يستطيع أن يخلو الموقف من خلال يشارك عدد كبير من جماهير السكان في الممارسة السياسية؛ ويهذا الأسلوب الكافي لأن يبعد عن أسلوب الديماغوجية غير المسؤولة؛ فإن المجتمع الذي ينقسم إلى جماهير كبيرة مغلوبة على أمرها تحكمها صفوة صغيرة محظوظة يصبح إما مجتمعا أوليغارشيا أو مجتمعا قائما على الاستبداد ؛ وعلى المستوى الواقعي؛ فإن الشكل الديمقراطي المستقر تمثله الولايات المتحدة وبعض دول أوربا الغربية؛ أما الأوليغارشية فإنها تظهر في الديكتاتوريات في أمريكا اللاتينية تايلاند؛ إسبانيا؛ البرتغال؛ أما وجه الاستبداد في العالم الحديث فإنه يظهر في الشيوعية والبيرونية. [4]، ويخلص ليست إلى أن التطور الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة في السلام ومزيد من الأمن الاقتصادي؛ ونشر التعلم يظل من صيغ النضال التطبيقي[5].

وفقا لأطروحة **"ليبست"**؛ ترتبط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولإبراز هذه العلاقة؛ قام بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات؛ وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرة ودكتاتوريات مستقرة؛ ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقا لثروتها ودرجة التصنيع والحضرية ومستوى التعليم باعتبارها

1 بن بختي عبد الحكيم، "المعارضة والتحول السياسي ل الجزائر والأرجنتين دراسة مقارنة"؛ مذكرة ماجيستير غير منشورة؛ جامعة وهران؛ كلية الحقوق؛ قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ 2008- 2009 ص.486

2 بطرس بطرس غالي وآخرون. تقرير حول: التفاعل بين الديمقراطية والتنمية. هيئة الأمم المتحدة؛ اليونيسكو فرنسا، 2003. ص- ص.10- 11.

3 أحمد زايد علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية، القاهرة، مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 129.

4 أحمد زايد، علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية، مردع سابق، ص 130.

5 المرجع نفسه÷ ص131

مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضا بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية[6].

استنادا على ذلك؛ افترض "ليبست" وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي؛ كان هذا التطابق نتاجا لعدة متغيرات اجتماعية؛ فعليه: إن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة؛ كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع

الديمقراطي والاستقرار السياسي؛ أخيرا فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني [7].

لقد بذلت العديد من الجهود لتأسيس اقتراب يقوم على افتراض وجود علاقة بين الإصلاح الهيكلي ذي المعنى الاقتصادي والتحول الديمقراطي بحيث أن إحداث إصلاح هيكلي في بنية الاقتصاد بالتحول نحو اقتصاديات السوق؛

يؤدي إلى إحداث تحول وانتقال ديمقراطي[8]؛ وعليه ينظر هذا التيار للتنمية على أنها عامل مساعد لقيام الديمقراطية نظرا لما يأتي[9]:

- إن التنمية الاقتصادية تقود إلى تغيير في القيم المجتمعية؛ بما يخدم توجها الإنتاج الديمقراطي

- إن التنمية توفر القدرة على قيام نظم تعليمية شاملة ومتطورة وهو ما بذل في تعميق الوعي لدى المواطنين؛ وينمي في نفوسهم قيم التسامح والحوار والإعلان والعقلانية؛ وهي قيم لا غنى عنها لأية ممارسة ديمقراطية.

- إن التنمية الاقتصادية نساهم في زيادة الدخل الفردي؛ بما يحقق الأمن الاقتصادي للمواطنين؛ ويساعد في الحد من الصراعات الاجتماعية؛ ويمكن المواطن المجتمع من تكريس وقت أطول لبلورة مواقف سياسية تجعلهم ينخرطون في الشأن العام.

- إن تحقيق التنمية وما توفر من نول مالية مرتفعة؛ تساعد الطبقة الوسطى على التفرغ للمشاركة في الشأن العام؛ والحضور القوي للطبقة الوسطى ويضفي بدوره طابعا وسطيا على التنافس السياسي؛ ويبعد الحياة السياسية التطرف والعنف .

- إن التنمية وما توفره من مداخيل مالية مرتفعة، توسع هامش الاختبار أمام المواطنين للمطالبة بحقوقهم المعنوية أي الحقوق المدنية والسياسية.

أما **بهالا** فقد قدم مدخلا مختلفا حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية؛ فهو يرى أن الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يرتبط ارتباطا قويا بمفهوم الحرية؛ حيث اختبر العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية بجانبه السياسي

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved - Volume 4, Issue 2

والاقتصادي؛ بدلا من اختبار العلاقة بن الديمقراطية والتنمية الاقتصادية؛ وهو بذلك يرى أنه نظرا لأن الدراسات السابقة لم تقم بعزل الحرية الاقتصادية فإنها لم تقم بتقدير العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية السياسية بصورة مناسبة . ويشير بعض البحاثة إلى عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير على تجارب اجتماعية مختلفة؛ سواء أدت في نهاية المطاف إلى تطبيق الديمقراطية أو الإقلاع عنها كنظام سياسي مستقر؛ فإن تركيا مثلا انتقلت إلى النظام الديمقراطي قبل أن تستكمل كل مستلزمات التحديث؛ ولم تتحقق الديمقراطية في السعودية رغم توافر معظم هذه المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية وينتمي عادة أصحاب هذا الرأي إلى المدرسة البنيوية[10] .

أما آدم سميث" Adam Smith في كتابه "ثروة الأمم" فقد كان أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي[11]؛ إلا أن المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاما فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماعي السياسي الأمريكي **"ليبست"** S.M Lipse وقدم أطروحته لأول مرة عام 1959 في مقالته الموسومة "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية :التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية"؛ وفي عام 1960 نشر كتابه "الرجل السياسي؛ Politiqua Man الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة[12].

ثانيا: مدرسة البنيوية

تنطلق طروحات هذه المدرسة من مقاربة قائمة على دراسة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأراضي الكبار والفلاحين والبرجوازية والدولة؛ وكيفية تبدل هذه العلاقة استجابة لديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع؛ فهذه المدرسة تستند على تفسيراتها على عمليات التحول التاريخي طويلة المدى؛ وذلك وفقا لفكر ومفهوم بنى القوة والسلطة المتغيرة[13].

فهذه المدرسة تستند إلى أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخياراتها معينة؛ إلا أن هذه المبادرات والخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها؛ وتوجد هذه القيود في جميع المجتمعات تتمثل بأنها من بنى السلطة والقوة تعمل على تقييد سلوك الأفراد والنخب في المجتمع وتشكيل تفكيرهم؛ وتوجد بنى السلطة والقوة بصورة مستقلة عن الفرد؛ تضع قيودا أو تتيح فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية؛ بينما في بعض الحالات الأخرى قد تقود إلى علاقات وتفاعلات بين بنى السلطة

---

10 ديدي ولد السالك، الممارسة الديمقراطية مدخل الى تنمية عربية مستدامة، مجلة المستقبل العربي، العدد 356 لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2008 ، ص26.

11 See also: Adam SMITH, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Jims Manis, United State, 2005

12 محمد زاهي بشير المغيربي:"الديمقراطية والإصلاح السياسي- مراجعة عامة للأدبيات". ورقة بحثية قدمت الى: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي؛ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؛ والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر جامعة القاهرة؛ طرابلس- ليبيا،22- 08- 2005، ص- ص.14- 15.

13 يوسف الشويري، الشورى والديمقراطية في الوطن العربي اليات الانتقال في مؤلف كدخل الانتقال الى الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2005 ط2 ص 54.

والقوة إلى مسارات سياسية أخرى كالتراجع الديمقراطي مثلا من ناحية أخرى فإن الفرد جزء من تلك البنى الموروثة من الماضي ويساهم مع الآخرين في استمراريتها.

وتركز هذه المدرسة تبعا لذلك على التشكيلات الطبقية؛ والبني الاجتماعية والتطور التاريخي؛ وذلك في إطار علاقات القوى العالمية وتوازناتها. وتحلل على نحو خاص العلاقات الداخلية المتبدلة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة؛ وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية؛ واستجابة لمحددات بنيوية؛ إلى رسم استراتيجية تتيح اكتساب السلطة السياسية؛ وتقدم الديمقراطية من بداية ظهورها؛ مع تحقق نوع من توازن القوى كمحصلة لهذه الصراعات الاجتماعية وانسجاما مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وعقيدتها .

وتتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدرسة البنيوية في دراسة * بارنجثون مور Baraington moor * المعنونة ب democracy Social Origins of dictatorship and في سنة 1966 حيث توصل مور إلى أن مسار وشكل الديمقراطية؛ كان بصفة عامة؛ نتاجا لنمط مشترى من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وسادة الأراضي والبرجوازية الحضرية والدولة؛ وقد وضع مور خمسة اشتراطات عامة للتنمية الديمقراطية:[14]

- تطور حالة توازن للحيلولة دون وجود دولة قوية أكثر من اللازم، ودون نمو طبقة أرستقراطية مالكة للأرض ذات استقلالية أكثر من اللزوم.
- التحول نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية .
- إضعاف أرستقراطية الأرض .
- الحيلولة دون بناء تحالف يبن البرجوازية والأرستقراطية في مواجهة تحالف العمال والفلاحين.
- انفكاك فوري عن الماضي بقيادة البرجوازية.

ولكن التاريخ يثبت عكس ذلك؛ فقد برزت الفاشية في ظل أوضاع كانت فيها البرجوازية الحضرية ضعيفة نسبيا؛ واعتمدت على الطبقات الأرستقراطية للمهيمنة على الدولة لتمويل الزراعة التجارية؛ وحدثت الثورات الشيوعية ضمن أوضاع اتسمت بضعف البرجوازية الحضرية وخضوعها لهيمنة الدولة؛ وكان الارتباط بين سادة الأرض

[14] زاهي المغربي، المداخل النظرية للتحول الديمقراطي، على الرابط :. www.hewarat.com/frum/showpost.php

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved - Volume 4, Issue 2

والفلاحين ضعيفا وفشل سادة الأرض في تحويل الزراعة إلى زراعة تجارية؛ وكان الفلاحون متماسكين وعثروا على حلفاء ذوي مهارات تنظيمية[15].

ثالثا: المدرسة الانتقالية

تركز المدرسة الانتقالية على النخب السياسية؛ ونشوء فئات متشددة في قلب هذه النخب مقابل فئات أخرى معتدلة؛ وكيفية إدارة الصراع الذي تضطلع به أخرى في حلبة الفضاء السياسي[16].

في هذا الصدد تمثل مقالة دانكورت روستو: Dankwart Rustowالمعنونة ب transition to democracy tward a dynamic model : والتي نشرت في دورية السياسة المقارنة سنة 1970 Comparative politics تمثل هذه المقالة حيزا واسعا في أدبيات العلوم السياسية؛ حيث أشار إلى الارتباطات ببن التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية؛ في حين أن اهتمام روستو يتمحور حول شيء مختلف هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول.

حيث يرى روستو أن قرار تبني القواعد الديمقراطية خلال اللحظة التاريخية قد يكون قررا ناتجا عن إحساس أطراف الصراع غير المحسوم بضرورة التوصل إلى تسويات وحلول وسط، وليس ناتجا عن قناعة ورغبة هذه الأطراف في تبني القواعد الديمقراطية.

لقد تزعم هذا التيار الباحث السياسي الأمريكي "دانكورت روستو" Dankwart Rustow بدء بمقالته Transition to Democracy سنة 1970 كرد على نظرية الحداثة ل **"ليبست"**[17]، ففي رأي هذا الاتجاه أنه بدلا من دراسة العوامل العامة التي تتيح المجال أو تمهد الطريق أمام نشوء الديمقراطية؛ لابد من تحديد من يقوم على دراسة كيفية خروج الديمقراطية إلى الوجود ل المقام الأول؛ وعمد **"روستو"** إلى تبني المقاربة التاريخية

15 يوسف الشويري، مرجع سابق، ص 56.
16 يوسف الشويري، مرجع سابق، ص 57
17 بن بختي عبد الحكيم؛ مرجع سبق ذكره؛ ص.49.

التي تقيم مقارنات بين عدد من البلدان في تطورها الشامل، فهو يركز على السويد وتركيا، فتبين له أن الانتقال إلى الديمقراطية يمر به أربع مراحل أو طرق[18].

- ظروف الخلفية "الوحدة الوطنية": أي أن تكون الشخصية القومية واضحة.؛ ويكون شبه إجماع بين المواطنين على المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه، حيث ينشأ اتفاق عام حول الهوية الوطنية؛ وشبه إجماع بقبول الحلول السياسية للبلد المعني؛ وهذه المرحلة تشكل خلفية الأوضاعcondition back grounds .

- المرحلة التحضيرية: وتبدأ عندما تحدث أزمة في النظام؛ ويصبح هناك صراع بين النخب (النخب الحاكمة والنخب المعارضة). يكون إما صراعا عنيفا أو مسالما بين شرائح اجتماعية أو طبقات داخل الكيان السياسي الجديد بين الصناعيين وملاك الأراضي؛ أو الطبقات المتوسطة والطبقة الحاكمة؛ وقد يؤدي هذا الصراع إلى انتصار كاسح لشرحه معينة مما يغلق الباب أمام التقدم نحو الديمقراطية أو ينتهي بنشوء توازن اجتماعي جديد؛ يمر المجتمع القومي بمرحلة إعداديةpréparatoire phase.

- مرحلة القرار (الاختيار): وهي لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم؛ التوصل إلى تسويات؛ وتبني قواعد نهائية للممارسة السياسية[19]، تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.

- مرحلة التعود: هنا يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا، إذ إن عقد الصفقات والحلول الوسطى قد يأتي نتيجة ضغوط قسرية ترى بعض الأطراف ضرورة الخضوع لها وليس نتيجة قناعة نهائية تتبنى الديمقراطية كحل مفضل؛ غير أن القواعد الديمقراطية التي قادت إلى الحل الوسط قد تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية وتصبح عرفا اجتماعيا؛ وإذا استمر الخضوع لهذه القواعد إلى أجل يتيح حلول نخبة جديدة محل النخبة القديمة؛ فإن الديمقراطية تعبر تجربتها الأولى وتنتقل إلى تعزيز وجودها في المجتمع[20] .

خاتمة

نخلص في النهاية إلى أن هذه المدارس الثلاث اعتبرت الانتقال الديمقراطي له ارتباط وثيق بالتنمية الاقتصادية وهو ما ذهبت اليه مدرسة التحديث وذلك راجع في أنها ربطت بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية كعملة واحدة متطابقة لا يمكن الحديث عن احداهما دون وجود الاخرى، فالتطابق نتاجا لعدة متغيرات اجتماعية؛ فعليه: إن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة؛ كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار

18 يوسف الشويري؛ "الشورى والليبيرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال"؛ في: مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية؛ تحرير: علي خليفة الكواري؛ ط.2؛ مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت؛ 2005 ص- ص.56- 57

19 بن بختي عبد الحكيم؛ مرجع سبق ذكره؛ ص- ص.49- 50.

20 يوسف الشويري؛ مرجع سبق ذكره؛ ص.57.

السياسي؛ كما تم ربط الانتقال الديمقراطي بحسب المدرسة البنيوية بعمليات التحول التاريخي طويلة المدى؛ وذلك وفقا لفكر ومفهوم بنى القوة والسلطة المتغيرة، استنادا إلى أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخياراتها معينة؛ تتيح فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية؛ بينما في بعض الحالات الأخرى الى التراجع الديمقراطي.

لائحة المراجع

- أحمد زايد، علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية، ثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005،
- بطرس بطرس غالي وآخرون. تقرير حول: التفاعل بين الديمقراطية والتنمية. هيئة الأمم المتحدة؛ اليونيسكو فرنسا، 2003
- بن بختي عبد الحكيم، "المعارضة والتحول السياسي ل الجزائر والأرجنتين دراسة مقارنة"؛ مذكرة ماجيستير غير منشورة؛ جامعة وهران؛ كلية الحقوق؛ قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ 2008- 2009
- ديدي ولد السالك، الممارسة الديمقراطية مدخل الى تنمية عربية مستدامة، والمستقبل العربي عدد 356، 2008،
- محمد زاهي بشير المغيربي:"الديمقراطية والإصلاح السياسي- مراجعة عامة للأدبيات". ورقة بحثية قدمت الى: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي؛ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؛ والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر جامعة القاهرة؛ طرابلس- ليبيا،22- 08- 2005،
- نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي النظر المنهج بيروت مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2002،
- يوسف الشويري؛ "الشورى والليبيرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال"؛ في: مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية؛ تحرير: علي خليفة الكواري؛ ط.2؛ مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت؛ 2005
- أحمد زايد علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية، القاهرة، مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005،
- زاهي المغربي، المداخل النظرية للتحول الديمقراطي، على الرابط: www.hewarat.com/frum/showpost.php
- See allo: Adam SMITH, An Inquiry into the Nature and Causes of -the Wealth of Nations, Jims Manis, United State, 2005

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

- Ahmed Zayed, Sociology, Classical and Critical Theories, second, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, Egypt for printing, publishing, and distribution, 2005,
- Boutros Boutros-Ghali and others. Report on: The interaction between democracy and development. United Nations body; UNESCO France, 2003

- Ben Bakhti Abdel Hakim, “The Opposition and the Political Transformation of Algeria and Argentina: A Comparative Study”; Unpublished Master’s Note: Oran University: Faculty of Law; Department of Political Science and International Relations; 2008-2009
- Didi Ould Salek, Democratic Practice an Introduction to Sustainable Arab Development, The Arab Future, No. 356, 2008,
- Muhammad Zahi Bashir Al-Mughairbi: "Democracy and Political Reform - A General Review of the Literature". A research paper submitted to: Symposium on Democracy and Political Reform in the Arab World; Faculty of Economics and Political Science; the International Center for Green Book Studies and Research, Cairo University; Tripoli - Libya, 08-22- 2005,
- Nasr Muhammad Aref, Epistemology of Comparative Politics, Cognitive Model, Perspective, Curriculum, Beirut Majd, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, 2002,
- Yousef Al-Shuaibri; Shura, Liberalism and Democracy in the Arab World: Mechanisms of Transition; In: Entrances to the Transition to Democracy in Arab Countries; Editing: Ali Khalifa Al Kuwari; i.2; Center for Arab Unity Studies. Beirut; 2005.
- Ahmed Zayed Sociology, Classical and Critical Theories, Cairo, Egypt for Printing, Publishing and Distribution, 2005.
- See also: Adam SMITH, An Inquiry into the Nature and Causes of -the Wealth of Nations, Jims Manis, United State, 2005 -Zahi Maghribi, Theoretical Entrances to Democratic Transition, at the link: www.hewarat.com/frum/showpost.php.